مستوى :سنة ثالثة علاقات دولية

محاضرات في مقياس : السياسة الخارجية للدول الكبرى

تمهيد:

السياسة الخارجية لدولة من الدول ومنها الدول الكبرى / العظمى هي نتيجة لتفاعل عدة عوامل يدخلها خبراء الاستراتيجية وصانعي القرار في حساباتهم عند بناء استراتيجيات بلدانهم أو رسم سياساتها تجاه قضايا أو دول محددة، كما تتميز السياسة الخارجية للدول الكبرى بمقومات وشروط تميزها عن غيرها من السياسات الخارجية ، وتجعلها تمارس عددا من الأدوار التي تحافظ بها على أهدافها ومستواها . لذا يعالج مقياس السياسة الخارجية للدول الكبرى مجموعة من المحاور المتعلقة بتفسير السلوكيات الخارجية للدول الكبرى في العالم ، وذلك بالاستناد على نماذج من الواقع للفهم أكثر، وعيليه يمكن إجمال تلك المحاور في مجموعة من النقاط التالية:

- **المفهوم والتطور التاريخي لمصطلح الدول الكبرى.**
- مقومات وشروط اعتبار دولة ما دولة كبرى .
- أهداف ومحددات السياسة الخارجية للدول الكبرى .
- **أدوات تنفيذ السياسة الخارجية للدول الكبرى**.
- العولمة وعلاقات القوى الكبرى. (أهم ما طرأ على علاقات القوى الكبرى في عصر العولمة)
- الاستراتيجيات الكبرى الحاكمة لسلوك الدول الكبرى/ العظمى في العلاقات الدولية .

ويمكن دراسة وتحليل السياسات الخارجية للدول الكبرى من حيث تحليل العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة في هذه السياسة، والأهداف الرئيسية للسياسات الخارجية، تحليل أدوات السياسة الخارجية بدءا من الدبلوماسية وصولاً بالأداة العسكرية، دراسة وتحليل السياسة الخارجية لكل من الولايات المتحدة، روسيا، الصين، الهند.

السياسة الخارجية الأمريكية –

تقوم السياسة الخارجيّة على مبدأ تحقيق المصالح عبر إدارك مصادر القوّة، وتبيان الأهداف التّي تسعى النخب الحاكمة إلى تحقيقها من خلال سلوكها السياسي في البيئة الدولية، وعليه ترتبط السياسة الخارجيّة بحجم الإمكانيات الذاتيّة وحجم الطموح السياسي، إلى جانب تأثر عوامل البيئة الخارجيّة من قوى ومواقف ومتغيرات ومصالح. وتُعبّر السياسة الخارجيّة عن مجمل توجهات الدولة تجاه الدول والفواعل الأخرى، إذ يمكن أن نلمس أدوار أي دولة في السياسة الخارجية من خلال مواقفها وآرائها في السياسة العالميّة، وما يجري من أحداث وتطورات في العالم ، وكيف تنظر إلى حاضرها ومستقبلها وسط كم من الأحداث المتضاربة في خضم التفاعلات الإقليمية والدولية، التي من الصعب على أي دولة النأي بنفسها أمامها في الكثير من القضايات والمواقف.

ولعلّ تحديد مفهوم السياسة الخارجيّة لدولة مثل الولايات المتحدة الأمريكية، أمرٌ في غاية الصعوبة، وذلك لما تتميز به من ناحية المساحة الجغرافية الكبيرة نسبياً وكذلك من حيث المتغيرات السياسية والاجتماعية التي رافقت نشوء الولايات المتحدة منذ استقلالها عن المملكة المتحدة في 1783 حتى يومنا هذا، وما يزيد في صعوبة تحديد الإطار العام للسياسة الخارجية الأمريكية؛ هو حجم تأثيرها وفاعليتها على الساحة الدولية وكذلك مكانتها في سلم القوى الدولية

على هذا وللوصول إلى تصور شامل بخصوص السياسة الخارجية الأمريكية، لابدّ لنا من التطرق للمسار التاريخيّ والعوامل المتعددة التي رافقت نشوء الولايات المتحدة قبل

أن نبدأ برصد أهم السلوكيّات التي نستطيع من خلالها رسم نقاط أساسية في السياسة الخارجية الأمريكية.

لمحة تاريخية

في عام 1775 كانت الولايات المتحدة راضخةً تحت الاستعمار البريطاني ذو الطابع الاستبدادي الملكيّ المتركز في السواحل الجنوبية لأمريكا الشمالية، وهو ما دفع تلك الولايات للانتفاض والثورة ضد هذا الاستعمار، حتى أعلنت استقلالها في الرابع من تموز 1776 بقيادة جورج واشنطن.

بعد ثمان سنوات، وبمساعدة فرنسا وإسبانيا وهولندا ،هُزمت القوات البريطانية وتم إبرام معاهدة اعترفت فيها بريطانيا باستقلال الولايات الشمالية عام 1783، وتم وضع أول دستور أمريكي في عام 1787، الذي أصبح نافذاً عام 1789 وعُينَ جورج واشنطن كأول رئيس للولايات المتحدة.

بعد استقلال الولايات المتحدة الأمريكية واعتراف القوى الكبرى بها، كان لابدّ لهذه الدولة أن تتبنى سياسات خارجية محددة وخصوصاً تجاه القضايا والملفات المثارة في بيئتها المحيطة، فتبنت الولايات المتحدة منذ ذلك الحين مجموعة من التوجهات العامة عبر عدّة مراحل واكبت تطورها، و كانت لكل مرحلة من هذه المراحل ميزتها وأثرها في بناء السياسة الخارجيّة الأمريكية. وللتبسيط والإيجاز سنقسم المراحل إلى أربع مراحل وهي:

1. مرحلة العزلة : اتسمت السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية بالانعزالية في الفترة الممتدة من الإستقلال حتى قيام الحرب العالمية الأولى.

فقد خَلُصَ القادة الأمريكيون بعد الاستقلال إلى ضرورة مفادها وجوب بناء دولة قوية قادرة على حماية استقلالها ودرء الأخطار الخارجية عنها، واعتقد الساسة الأمريكيون أنّ هذا لا يتمّ إلا عبر البناء الاجتماعي، والثقافي، والإقتصادي الموجّه نحو الداخل، والنأي بالنفس عن كل الملفات والمشاكل الخارجية.

وهذا ما يفسر عزوف الولايات المتحدة عن الارتباط السياسي بالدول الأوربية، التي تشهد نزاعات ومشكلات فيما بينها في تلك الحقبة خوفاً من انتقال آثارها إلى الداخل الأمريكي.

لقد ظهر الاتجاه الانعزالي للولايات المتحدة مع وصول الرئيس جورج واشنطن إلى الحكم لبناء القوة الداخلية والحفاظ على الاستقلال، وتكرّس هذا بشكلٍ أكبر مع وصول الرئيس الثاني للولايات المتحدة جيمس مونرو صاحب شعار "أمريكا للأمريكيين".

تمكنت الولايات المتحدة في هذه الفترة بناء استقرار داخلي وقاعدة إقتصادية لا بأس بها،والتي ستشكل أحد المرتكزات الأساسية للتوجّه نحو الانفتاح على العالم الخارجي.

.2 مرحلة الخروج من العزلة : نظرت الولايات المتحدة في بادئ الأمر إلى الحرب العالمية الأولى على أنها حرباً أوربية لا شأن ولا مصلحةً لها فيها، وهذا ما كفل لها ميزة التعامل مع كل الأطراف وخصوصاً من الناحية الاقتصادية التي كونت قاعدة أمريكية ثابتة إلى جانب الاستقرار الداخلي مقابل هشاشة القاعدة الاقتصادية الأوربية، وهذا بالضبط ما كون حافزاً عند الساسة الأمريكيين للتوجه نحو الانفتاح للخارج مابين الحربين .

وفي عام 1916 اقترح الرئيس ويلسون آنذاك وساطة أمريكية لحل الخلافات الأوربية تحت شعار سلام بدون نصر ،وإعتُبِر هذا أول مؤشر على نية الولايات المتحدة بالانفتاح

على الخارج، وفعلاً دخلت الولايات المتحدة الحرب في 1917 إلى جانب دول الوفاق، حيث شكل هذا التغير في السياسة الأمريكية سبباً رئيسياً لهزيمة دول المحور وبروز الدور الأمريكي على الساحة الخارجية.

بعد نهاية الحرب العالمية الأولى وبروز نجم الولايات المتحدة، أعلن الرئيس ويلسن المبادئ الأربعة عشر الشهيرة، التي تناولت مواضيع حقوق الإنسان والحرية والديمقراطية وحرية التجارة وفكرة إنشاء تنظيم دوليّ. وعلى هذا النحو خرجت الولايات المتحدة الأمريكية بذكاءٍ من عزلتها التي استمرت منذ استقلالها حتى نهاية الحرب العالمية الأولى، محققةً حجم سياسي من خلال دورها في إنهاء الحرب وحجم إقتصادي من خلال التقليل من الآثار السلبية للأزمة الإقتصادية التي عصفت بالعالم بعد الحرب.

.3 مرحلة السعي نحو الهيمنة العالمية : على غرار السلوك الذي اتبعته الولايات المتحدة فترة الحرب العالمية الأولى، فإنها نأت بنفسها إلى حدٍ كبير في خضم الحرب العالمية الثانية، حيث لم تتدخّل في الحرب بشكل مباشر و لم تبادر بأيّ سلوكٍ عسكريٍّ تجاه أي طرف رغم استعدادها للحرب، إلى أن جاءت حادثة "بيرل هاربر" التي ضمنت للولايات المتحدة تأييد الرأي العام الأمريكي للدخول في الحرب، ليتوسع الرد على اليابان بعد ذلك إلى مستوى تحويل دفة الحرب لصالح بريطانيا و الدول المتحالفة.

وكما هو الحال في المرة الأولى ،فإنّ الولايات المتحدة خرجت بوزن دولي وإقتصادي هام جعل منها دولة متأهلة لتوسيع سياستها الخارجية والانتقال من العزلة إلى الانفتاح، لكن وبذات الوقت برز نجم الاتحاد السوفيتي كقاعدة للإشتراكية العالمية مقابل القاعدة الرأسمالية الأمريكية، ما شكل بنية جديدة للنظام الدولي الذي انتقل من التعددية القطبية إلى القطبية الثنائية.

تسببت المصالح المتضاربة وبروز الدولتين (الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي) كقوى عظمى وحيدة ومتنافسة على قيادة العالم، بنشوء ما اصطلح عليه بمرحلة الحرب الباردة التي استمرت حتى انهيار الاتحاد السوفيتي في تسعينات القرن الماضي، في تلك الفترة انفتحت الولايات المتحدة على العالم بشكل كبيير، حيث رافق هذا الانفتاح وجود مجموعة من المصالح المتشعبة للسياسة الخارجية الأمريكية على رأسها إحتواء المدّ الشيوعيّ والسعيّ للهيمنة العالمية.

لقد تجلّت سياسات الولايات المتحدة الرامية إلى الهيمنة العالمية بشكلٍ واضح مع وصول الرئيس هاري ترومان إلى السلطة من خلال التغييرات التي اتخذها في السياسة الخارجية الأمريكية التي تناولت فكرة الحاجة إلى حماية جميع الأحرار في العالم، وهو التفسير الأيديولوجي للمساعدات الأمريكية التي عُرفت بمبدأ ترومان والتي بدأت بتقديم المساعدات لتركيا واليونان عام 1947.

فيما بعد وإضافة إلى مبادئ ترومان فقد نتج ما اصطلح عليه بسياسة الاحتواء التي سعت للوقوف في وجه المد الشيوعي، وقد تجلت بشكلٍ واضح من خلال خطة مارشال لإعادة بناء القارة الأوربية والمساعدة في إعمار ما دمرته الحرب والتي توجهت بحقيقتها إلى فرض النفوذ الأمريكي على أوربا الغربية وجعلها مناطق نفوذ للولايات المتحدة الأمريكية.

وفي الفترة الممتدة بين 1963- 1969 انقسمت السياسة الأمريكية نتيجة حرب فيتنام إلى تيارين أُطلِق عليهم؛ الصقور والحمائم، حيث يدعو تيار الصقور إلى مواصلة التدخّل الأمريكي في الشأن الدولي واحتواء المد الشيوعيّ، في حين يدعوا تيار الحمائم إلى السلام وإيجاد صيغ من التوافق بين العملاقين.

مع وصول ريتشارد نيكسون من الحزب الجمهوري إلى سدة الرئاسة تم إتباع سياسة الوفاق بين القطبين والوصول فيما بعد إلى فكرةٍ مفادها؛ أنّه يمكننا العيش بسلام، وعلى هذا بدأت سياسة تخفيض التسليح من قبل الطرفين لإظهار حسن النيّة التي ما لبثت أن انهارت مع التدخّل السوفيتي في أفغانستان.

ومع وصول الديمقراطيّ جيمي كارتر إلى السلطة انتهجت السياسة الأمريكية فكرة الترغيب والترهيب من خلال الترويج للديمقراطية وحقوق الإنسان من ناحية ، والتهديد بعدم قبول المساس بأيّ من المصالح الأمريكية في العالم من ناحية أخرى ،وهنا ظهر ما عُرِف بمبدأ كارتر الذي جاء فيه: "تَعْتَبر الولايات المتحدة الأمريكية أية محاولة سوفييتية تستهدف السيطرة على منطقة الخليج اعتداء على مصالحها الحيوية ...، و ستقوم برد هذا العدوان بشتى الوسائل لديها بما في ذلك القوة المسلحة".

في آخر مراحل الحرب الباردة ومع عودة الجمهوريين إلى الرئاسة مع رونالد ريغان، بدأت السياسة الخارجيّة تؤسس لرؤية عالمية أحاديّة قائمة على فكرة نشر النموذج الأمريكي بالجمع بين القوة العسكرية و نشر مبادئ السلام و الديمقراطية الرأسمالية، وهذا مع وضع

المصالح القومية الأمريكية فوق كل اعتبار، يقول ريغان : "أريد إعادة الاعتبار لأمريكا بعدما أنتقص منها جيمي كارتر".

4. مرحلة الهيمنة على العالم وأحداث الحادي عشر من سبتمبر :

مع انهيار المعسكر الشرقي بدأت معالم الإنفراد في السيطرة على العالم وفرض النموذج الأمريكي ، فكان لابدّ لأمريكا أن تؤكد للعالم أنها الدولة الأعظم المهيمنة على الشؤون الدوليّة ، وبالتالي تم فتح مرحلة جديدة من الإستراتيجية الأمريكية بإعلان الرئيس جورج بوش الأب عن قيام النظام العالمي الجديد الذي يخلو من الإرهاب ويسعى للعدالة والمزيد من الأمن، ويتيح لأمم العالم شرقه وغربه وشماله وجنوبه أن تزدهر وتعيش معاً بانسجام، وتكرس هذا أكثر مع قدوم كلينتون ،الذي بنا سياسته فيما يُعرف بإستراتيجية "الالتزام والتوسع" على أعمدة ثلاث هي الحفاظ على الهيمنة الحربية الأمريكية في العالم ،وتحقيق الرخاء الإقتصادي وتعزيز وترويج ديمقراطيات السوق الحرّة في العالم.

وفي عام 2001 شَّكلت أحداث الحادي عشر من سبتمبر بداية مرحلةٍ جديدةٍ في تاريخ العلاقات الدوليّة، إذ أنها حملت إلى الولايات المتحدة واحدة من أسوأ الأحداث في تاريخها منذ حادثة بيرل هاربر، فقد تلقَّت الولايات المتحدة ضربة استهدفت أبرز رموزها الإقتصادية والسياسية والعسكرية والأمنية، وبالتالي وضعتها أمام مرحلة صعبة كدولة عظمى ومُهيْمنة على النظام العالمي ،ونتيجةً لذلك أعلنت الولايات المتحدة الحرب بكل الوسائل المتاحة على ما وصفته بالإرهاب العالمي وعلى كل من له صله أو علاقة به أو بأفكاره.

وعلى هذا قامت السياسة الخارجيّة الأمريكية زمن بوش الابن على أربعة مبادئ رئيسية هي :

- استثنائية القوة العسكرية الأمريكية
- الحرب الاستباقية
- نشر الأفكار الديمقراطية
- استخدام القوة، وذلك لمجابهة أربعة أخطار تمثّلت؛ بالإرهاب العالمي والدول المارقة والدول الفاشلة وأسلحة الدمار الشامل.

عند دراسة السياسة الخارجيّة الأمريكية نرى مجموعة من المبادئ الأساسية التي لازمتها منذ الاستقلال ووجهت سلوكها الخارجي إلى يومنا هذا. إلا أنّ دراسة تطور السياسة الخارجية الأمريكية مابين الفترات السابقة تكشف بوجود فترات متقطعة يمكن وصفها بالبراجماتية ،أو بمرحلة استعادة القوة يكون فيها لشخصية الرئيس والجوانب النفسية عموماً لمستها الخاصة في هذا المجال، فنراهم في هذه الفترة يكرّسون معظم اهتماماتهم حول قضايا الإقتصاد والأمن الداخليَين أكبر مما يكرسونه لقضايا الأمن الدوليّة، فيرون أنّ الإهتمام بالسياسة الخارجية يكون في إطار خدمة المصالح والمتطلّبات الداخلية، و يتجلى هذا بشكلٍ أكبر عند الساسة الديمقراطيين .

ولعل أبرز مثال على ذلك ،هي سياسة كلاً من الرئيسيَن ؛بيل كلينتون و باراك أوباما حينما وجه كلاً منهما من خلال أسلوبه الميّال للحلول الوسط التي تنال رضا معظم الأطراف، معتمدين على المفاوضات، والاتفاقيات الدولية وميلهم نحو العمل المشترك تحت المظلة الدولية ورعاية المؤسسات الدولية المشتركة كالأمم المتحدة وحلف الناتو.

فعامل شخصية الرئيس ذو دور هام في التأثير على السياسة الخارجية خصوصاً إذا ما اقترن ذلك مع سلطات واسعة يخوّل بها الرئيس في ميدان السياسة الخارجية، فيلعب نمط شخصيته المركّبة من مجموعة من الحاجات المميّزة كالحاجة إلى الإنجاز، الحاجة إلى

القوة والسيطرة.... دوراً هاماً في تحديد سلوك الأفراد وبالتالي سلوك صنّاع القرار الخارجي للدول.

السياسة الخارجية الصينية

يشير العديد من المؤرخين إلى أن تاريخ الصين يرجع إلى العام 2200 قبل الميلاد، في حين يرى البعض الآخر منهم أن تاريخ حضارتها يعود لأكثر من 6000 سنة قبل الميلاد، وبذلك في تمثل أكثر المناطق عراقة في العالم، حضارتها من أقدم الحضارات.

ففي الفترة من عام 221 ق.م تزامنت الإمبراطورية الصينية في الشرق مع الإمبراطورية الرومانية في الغرب، وقد تفوقت الأولى على الثانية في التقنية الزراعية وتقنية الحديد وامتلكت اقتصادا منتجا.

وبين القرنين (16 و19) وفي الوقت الذي كانت فيه أوروبا تعيش عصور الانحطاط عرفت الصين نهضة وأصبحت من أكثر الحضارات تقدما ورقيا وتحولت إلى مركز للاقتصاد العالمي، وبنت علاقات كثيرة مع العالمين الأوروبي والعربي.

عرفت مكانة الصين الدولية تراجعا كبيرا خصوصا بعد "حرب الأفيون" (خاضتها ضد كل من بريطانيا وأمريكا وفرنسا واليابان) سنة 1840، وقد الصين بعد خسارتها تنازلات كبيرة، وبذلك تحولت الصين إلى دولة شبه مستعمرة تحت نظام اقطاعي حتى عام 1911، وفي العام 1921 تأسس الحزب الشيوعي الصيني والذي قاد الثورة حتى الاستقلال، متبينا الأيديولوجية الماركسية اللينينية. هذا وقد اعتمدت الصين في نهضتها بعد الحرب العالمية الثانية على تراثها مستوحية المثل الصيني القائل: "أعبر النهر وأنت تتلمس الأحجار بقدميك" متفاعلة مع ثقافات وحضارات متعددة عبر آلاف السنين.

وفي وقتنا الحاضر يشار في الغالب إلى أن الصين هي تلك الدولة التي تشق طريقها نحو مرتبة القوة العالمية، فلازالت ومنذ عقود تتصدر أو على الأقل تدرج في القوائم

والمشاهد التي توضع للقوى الصاعدة، هذا وقد حجب دورها وكثرة الاهتمام به بقية تجارب الصعود السباق والمزامنّة.

محددات السياسة الخارجية الصينية: ويمكن حصر أهمها فيما يلي:

1- المحددات الجغرافية والبشرية: تلعب العوامل الطبيعية والبشرية دورا جوهريا في السياسة الخارجية الصينية، فشساعة مساحتها الجغرافية مكنتها من إيواء تعداد ضخم من القوة البشرية، كما منحتها وفرة وتنوعا كبيرا في الموارد الطبيعية، إضافة إلى عمقها الاستراتيجي. ويمكن رصد أهم المميزات التي كان لها انعكاس إيجابي على السياسة الخارجية الصيني في هذا الاطار في كل من: الموقع والمساحة، والموارد والثروات الطبيعية.

أما بخصوص المحددات البشرية فالصين اليوم هي أكثر دول العالم تعدادا في السكان، إذ يفوق عدد سكانها اليوم 1.4مليار نسمة وهي بذلك تحتوي على خمس سكان العالم.

إضافة إلى أثر العامل البشري على تطور الاقتصاد الصيني، فالعدد الهائل من السكان له العديد من المزايا من وجهة نظر استراتيجيات التنمية والنمو الاقتصادي (يدا عاملة، وكفاءات علمية معتبرة).

بالإضافة إلى الدور الهام الذي تلعبه الجاليات الصينية في مختلف بقاع العالم وخصوصا في جنوب شرق آسيا (النمور الآسيوية)، كما أن هذه الجاليات قد ساهمت في جلب رؤوس الأموال والاستثمارات إلى بلدها الأم.

2- المحددات السياسية والعسكرية: ونذكر أبرزها: كتأثير طبيعة النظام السياسي الصيني (علاقة وطيدة بين الشعب والنظام الحاكم وهو ما يساعد على استقرار النظام وذلك ما ينعكس على استقرار وثبات السياسة الخارجية) على السياسة الخارجية. إضافة إلى

سيطرة الحزب الشيوعي الصيني على مفاصل السلطة فيها منذ عام 1949 وذلك ما ساهم دون أدنى شك في ثبات واستقرار السياسة الصينية بمستوييها الداخلي والخارجي.

وأثر العامل الحضاري التاريخي إذ تتميز الصين الحديثة في ممارستها السياسية بالرجوع دوما إلى الإرث الحضاري ومحاولة إسقاطه على ما يجري من تطور في الساحة الدولية.

التوجهات الخارجية الإستراتيجية للصين: ويمكن استخلاصها من المبادئ الخمسة التي صاغها "دينغ شاو بنغ" للسياسة الصينية وهي كالتالي:

- مراقبة الوضع الدولي بثبات ورزانة.

- التشبث بالموق الدولي للصين، وذلك ما يتضح في التركيز على فكرة السيادة.

- هدوء رد الفعل.

- إخفاء القدرات المتوافرة.

- ربح الوقت.

وانطلاقا من هذه المبادئ تتجه مراكز صنع القرار في السياسة الخارجية الصينية نحو التركيز على الطبيعة السلمية لعلاقات الصين الخارجية، والمتقاربة مع التيار الرئيسي للمجتمع الدولي في الأنظمة والقواعد، مع الاحتفاظ بالخصوصيات الذاتية والتميز بآلية التقيد الذاتي وضبط النفس، قصد الوصول إلى الوضعية التي تنشدها.

وانطلاقا من إدراكها لجملة من الظروف والمتغيرات على مستوى البيئة الدولية اتجهت الصين إلى العمل وفقا لمنطق براغماتي على مستويين اثنين:

أ- المستوى الأول (داخلي): فاتجهت نحو تنفيذ برنامج اصلاح اقتصادي وتبني حزمة سياسات اقتصادية، بدأ من التحديثات الأربعة التي باشرها "دينغ شياو بنغ" عام 1978،

إضافة إلى ما نتج عنها من تحولات بنيوية داخلة كانت لها انعكاسات على سياستها الخارجية.

ب- المستوى الثاني (خارجي): وتحديدا مع الولايات المتحدة الأمريكية، فعلى هذا المستوى اتجهت الصين إلى تنفيذ سياستها الخارجية باتباع أسس محددة: منها العمل على إيجاد صيغة معينة تحكم العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية تعكس خصائص ما بعد الحرب الباردة، ولأجل ذلك مارست الصين مع الولايات المتحدة الأمريكية سياسة بشقين: التكيف معها وتجنب استفزازها، أو المساس بمصالحها، الممانعة والتحفظ اتجاه سياستها دون الدخول في مواجهة مباشرة معها.

ومن جهة أخرى عملت الصين على الانفتاح على جميع دول العالم دون استثناء.

وبخصوص المحددات العسكرية فإن الصين تعد أكبر قوة عسكرية إقليمية في منطقة شرق آسيا، وهي من أكبر الدول إنفاقا في الجانب العسكري، إضافة إلى قدراتها النووية (منذ 1964) هذا وقد لعب العامل العسكري دورا هاما في السياسة الخارجية الصينية في فترة الحرب الباردة، ليتراجع بعدها ويحل محله العامل الاقتصادي.

3- المحددات الاقتصادية: لازالت الصين تحافظ على أعلى معدل للنمو الاقتصادي، إضافة إلى كونها تحتل المرتبة الثانية من حيث حجم النتاج القومي الإجمالي في العالم، وقد ركزت الصين على العامل الاقتصادي ومنحته أولوية في السياستين الداخلية والخارجية، وعملت على بناء مراكز نفوذ جديدة، اعتمادا على العلاقات الاقتصادية المتبادلة والمعونات المالية الضخمة للدول النامية، كما سعت الصين إلى تطبيق سياسة الانفتاح على الخارج، مع الاهتمام بالتجارة الخارجية والصناعة.

ويمكن حصر أهم مظاهر بروز الصين كقوة اقتصادية على المستوى الدولي فيما يلي:

- تعاظم الناتج المحلي الإجمالي.

- اعتماد "اليوان" ضمن سلة حقوق السحب الخاصة بصندوق النقد الدولي (2016).

- ارتفاع احتياطي النقد الأجنبي.

- تصدر التجارة السلعية على المستوى العالمي.

** مؤسسات صناعة القرار في السياسة الخارجية الصينية:

تتمثل أهم مؤسسات النظام السياسية الصيني فيما يلي:

- الحزب الشيوعي الحاكم منذ 1921.

- مجلس الدولة (السلطة التنفيذية الأعلى في الدولة).

- رئيس الجمهورية وهو الممثل الأعلى للدولة على المستويين الداخلي والخارجي.

- السلطة التشريعية ممثلة في مجلي الشعب القومي.

- السلطة القضائية (المحكمة الشعبية العليا وهي أعلى الأجهزة القضائية).

- إضافة إلى الحكومات المحلية والتي تمثل منظمات الدولة الإدارية، وحكومات شعبية لأقاليم المحافظات

**** العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية الصينية:**

ويمكن تحديد أهمها فيما يلي:

- الدور الذي يلعبه التاريخ.

- احتياجات الاستقرار والشرعية.

- علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية.

** توجهات السياسة الخارجية الصينية اتجاه القارة الإفريقية:

تمتع هذه القارة بالعديد من المقومات جعلتها محط اهتمام واستقطاب دولي كبير وخصوصا من طرف الصين منذ نهاية الحرب الباردة.

ويمكن حصر أهم أهداف السياسة الخارجية الصينية في القارة الافريقية في النقاط الرئيسية التالية:

1. يمثل نفط هذه القارة أحد أهم الأهداف الصينية في هذه القارة (على سبيل المثال في سنة 2006 مثل البترول والغاز الطبيعي 62 بالمئة من مجمل صادرات هذه القارة نحو الصبن، وأكثر من 25 بالمئة من الواردات النفطية للصين من هذه القارة).

2. الحصول على الخامات المعدنية وكذا المعادن.

3. البحث عن سوق ملائمة لتصريف منتجاتها وبضائعها المختلفة.

4. الحصول على دعم دول القارة للموقف الصيني بخصوص ضم "تايوان".

5. كسب التأييد الدبلوماسي الإفريقي في هيئة الأمم المتحدة.

** أدوات السياسة الخارجية الصينية تجاه القارة الافريقية:

ويمكن رصد أهمها في:

الأداة الاقتصادية ممثلة في وسائل الإنتاج الصينية المتواجدة في القارة، والشراكة مع البلدان الافريقية والتي تعرف نموا متواصلا، والمساهمة في البنك العالمي منذ 1980والمساهمة في البنك الإفريقي للتنمية منذ 1985، إضافة إلى انشاء عدة بنوك لتمويل المشاريع الاعمارية في القارة، فالشركات والبنوك يمثلان ركيزتين أساسيتين للاقتصاد الصيني.

الأداة العسكرية فمن منطلق حفاظها على الأمن والاستقرار في القارة الافريقية وضمانا وحماية لشراكتها مع هذه الدول تساهم الصين في عمليات حفظ السلام تحت مظلة الأمم المتحدة وتعمل على دعم المنظمات الافريقية الإقليمية في هذا المجال، إضافة إلى الكميات المعتبرة من الأسلحة التي تصدرها الصين إلى دول هذه القارة خصوصا منذ نهاية الحرب الباردة.

الأداة الدبلوماسية والثقافية كالزيارات العالية المستوى والمتبادلة، وانطلاقا من كونها تمتلك مقعدا دائما في هيئة الأمم المتحدة عملت على دعم والوقوف إلى جانب قضايا الدول الافريقية ودعم مطالبها ومقترحاتها. هذا وقد أكدت الصين على الأدوات الثقافية والعلمية والتكنولوجية لتحقيق أهدافها الاستراتيجية وبرز ذلك من خلال وثيقة منتدى التعاون الصيني – الإفريقي.

السياسة الخارجية الهندية

شهدت العديد من التغيرات والتحولات خصوصا عقب انتخابات 2019 (فوز أكبر الأحزاب – حزب الشعب الهندي BJP) وقد كان لهذا التغيير انعكاسات وآثار مختلفة على الصعيدين الإقليمي (دول منظمة سارك SAARC والدولي.

– دعم الانفصال والإرهاب (خصوصا في علاقاتها المتسمة بالعداء مع جارتها باكستان).

– استمرار سباق التسلح وتطوير الترسانة النووية.

– استمرار العمل ضمن منظمتي شنغهاي للتعاون، ودول آسيان.

-العمل على إعادة بعث واحياء العلاقات مع دول صعيد غرب آسيا (إيران، وتركيا، وإسرائيل، ودول الخليج العربي).

-تعد الهند شريكا طبيعا للولايات المتحدة الأمريكية في مواجهة الصين (إضافة إلى أنها تعمل على تقوية التحالف الهندي – الياباني الأسترالي لأجل هذا الهدف).

التزمت الهند في سياستها الخارجية بمبدأ الحياد وعدم التدخل خصوصا في منطقتي الشرق الأوسط وشمال افريقيا.

هذا وقد عملت الهند على توظيف القوتين الناعمة والصلبة في تحركاتها الخارجية، هذا وقد حدد التقرير الصادر عن مركز بناء السلام النرويجي NOREF تحت عنوان: "نموذج جديد؟ تحركات السياسة الخارجية الهندية على المستوى الدولي" (اعداد جاسون ميكليان وديفيك شارما) خمسة قضايا لفهم تعامل نيودلهي معها، وهي: تغير المناخ، وأمن الطاقة، والتكامل الاقتصادي البديل، والأمن الغذائي، والتدخل الإنساني.